

البنك الدولي ودوره في حماية حقوق الانسان في افريقيا

أ.ماعي يوسف

كلية الحقوق جامعة المدية

krimocco@yahoo.com

Résumé

La banque mondiale a une grande influence sur la vie des millions d'individus pour le financement des projets en relations étroites avec les droits de l'homme, car le monde à conscience, que le développement, la paie, la santé, la sécurité et les droits de l'homme, sont des identités reliés entre elles, et renforçant les unes aux autres ; cela selon la charte des nationaux unies et la declaration universelle des droits de l'homme de l'année 1948, aussi selon le pacte pour les droits civils, politiques, économiques, sociales et culturelles de l'année 1966.

Etant donné que le garant de l'application des droits de l'homme comme il est imposé aux pays, cela est vrai aussi pour les institutions et les organes spécialisés et rattachés à l'institution des nations unies parmi lesquelles la banque mondiale qui contribue à la consolidation et la protection des droits de l'homme dans le monde et en particulier dans les pays africains.

الملخص :

للبنك الدولي تأثير عظيم على حياة الملايين من الأفراد في تمويل المشاريع لها صلة مع حقوق الانسان ،ذلك ان العالم يدرك ان التنمية والسلام والصحة والامن وحقوق الانسان ، قضايا مرتبطة فيما بينها ويدعم بعضها البعض ، وذلك وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 وباعتبار ان الالتزام بحقوق الانسان كما يلزم الدول يلزم كل الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الامم المتحدة ومنها البنك الدولي الذي يساهم في تعزيز وحماية حقوق الانسان في العلم وخاصة في افريقيا .

مقدمة

لقد أدركت الدول سواء المتقدمة أو النامية ، ضرورة وجود تعاون اقتصادي باعتباره لبنة أساسية في العلاقات الدولية كما أصبح التعاون الاقتصادي مشكلة حيوية يتوقف عليها استقرار الدول والحكومات ، لذلك يعتبر البنك الدولي من أهم المؤسسات المالية الدولية ، التي انشأت في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية ، وما خلفته من آثار اقتصادية ، حيث تحطمت القوى الاقتصادية للدول الأوروبية، كما أثرت الأضرار التي سببتها الحرب العالمية الثانية على الاقتصاد العالمي ، وهنا كانت الحاجة والضرورة إلى تنظيم الاقتصاد الدولي ، حتى يتم تجاوز المصاعب والأزمات (1) ومن ثم بدأت تظهر

خلال سنوات الحرب دراسات تتعلق بتنظيم الاقتصاد العالمي لتستقر في الأخير على البنك الدولي للإنشاء والتعمير والهدف الأساسي لإنشائه هو تعمير وتنمية اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية إلى جانب تمويل مشروع التنمية الاقتصادية لدول النامية ، وفي السنوات الأخيرة أدرك البنك الدولي العلاقة بينه وبين بعض مواضيع حقوق الإنسان ، فعلى سبيل المثال نجد الرسالة الأساسية المتضمنة في نشرات صدرت عن البنك الدولي احتقالا بالذكرى الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقر البنك الدولي بان التنمية حق من حقوق الإنسان (2) .

انطلاقات من هذه التوطئة ثمة سؤال يطرح بإلحاح ما هي مصادر التزام البنك الدولي بحقوق الإنسان وكيف يساهم عمل البنك الدولي في ترسيخ حقوق الإنسان في إفريقيا؟
للإجابة عن هذه التساؤلات حول دور البنك الدولي في حماية حقوق الإنسان في إفريقيا وانطلاقا من هذه الإشكالية ، رأيت أن اقسّم الموضوع إلى ثلاث محاور أساسية :

-في المحور الأول: حاولت تقديم التطور التاريخي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير كمؤسسة مالية دولية

-في المحور الثاني:

عنونته إلى مصادر التزام البنك الدولي بحقوق الإنسان سواء بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة أو باقي المصادر أخرى.

-في المحور الثالث:

كيف يساهم البنك الدولي في حماية حقوق الإنسان في أفريقيا وما هي المجالات التي يرغب البنك الدولي المساهمة فيها تعزيزا لحقوق الإنسان.

-المحور الأول: التطور التاريخي للبنك الدولي:

لقد ابدى الخبراء الاقتصاديون والماليون في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اهتمام شديد بضرورة تنظيم الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأوا منذ بداية 1941 اجتماعا تهم التي انبثقت منها مشروعين الأول بريطاني أعده الاقتصادي الشهير "كينز" ويقوم على أساس إنشاء اتحاد دولي لمساعدة في الاستقرار النقدي مع تأسيس بنك دولي يقدم قروض طويلة المدة أما المشروع الثاني قدمه الاقتصادي الأمريكي white (3) ويقوم هذا المشروع على إنشاء صندوق النقد الدولي لحل المشاكل النقدية في العالم و قبل انعقاد مؤتمر بريتون وودز سبق ذلك عدة لقاءات ومؤتمرات دولية نوجزها في ما يلي:

أولاً: الإعلان المشترك للخبراء

لقد أعقب المشروعين الأمريكي والبريطاني مباحثات ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة ، ثم انضمت إلى هذه المحادثات كل الدول المتحالفة ضد النازية، والتي استمرت من 1942 إلى غاية 1944 لتختتم بإعلان مشترك سمي الإعلان المشترك للخبراء(5)، ويتضمن هذا الإعلان رأي أكثر من خبير اقتصادي لأكثر من 30 دولة دون التزام حكوماتهم بذلك.

ثانياً: مؤتمر اتلانتيك ستي

البداية كانت من دعوة الرئيس الأمريكي روزفلت والتي وجهت في شهر ماي 1944 إلى ممثلي 44 دولة لحضور مؤتمر بروتون وودز وقبل عقد هذا المؤتمر تقرر عقد اجتماع دولي أطلق عليه اجتماع تمهيدي بمدينة .

اتلانتيك سيتي في 15 يونيو 1944 لدراسة جدول أعمال مؤتمر بروتن وودز ، وتذليل العقبات التي قد تواجههم في مؤتمر بروتن وودز ، ولقد قدم فريق خبراء بريطاني مشروع تعديل بإنشاء البنك الدولي رغم الموافقة عليه من طرف ممثلي الدول حتى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرت قرار مؤتمر اتلانتيك سيتي أساسا مهما لكل المناقشات التي تمت في مؤتمر بروتن وودز(6) .

ثالثا: مؤتمر بروتن وودز

لقد عقد مؤتمر الأمم المتحدة المالي والنقدي في المدينة الأمريكية بروتن وودز خلال الفترة الممتدة من 01 إلى 22 يوليو 1944 تحت رئاسة وزير الخزانة الأمريكية (8) ولقد تفرعت عن هذا المؤتمر ثلاث لجان وانفردت اللجنة الثانية بإعداد اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير التي دخلت حيز النفاذ بعد تصديق 28 دولة وبدا البنك مزاولا أعماله في 15 يوليو 1947، أما الدولة الجزائرية فقد انضمت إلى اتفاقية البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 28/09/1963 أي بعد أقل من سنة من استقلال الجزائر.(9)

المحور الثاني: مصادر إلزام بنك الدولي لحقوق الإنسان

لقد تعددت مصادر التزام البنك الدولي بمسالة حقوق الإنسان ذلك انه الدول العضوة في البنك الدولي هي نفسها دول التزم باتفاقيات حقوق الإنسان إلى جانب أن البنك الدولي يعتبر من بين الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (10) وهي على النحو التالي:

أولا: على المستوى الدولي:

1-ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان يمثل ميثاق الأمم المتحدة انطلاقة فعلية وحقيقية لموضوع حقوق الإنسان خاصة بعد فشل عصبة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين وقد تكرر ذلك في ديباجة الميثاق أن من أهداف شعوب الأمم المتحدة أنها تهتم بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد فقد تم تأكيد ذلك في المادة الأولى من الميثاق(مقاصد الأمم المتحدة). بقولها" إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ .

الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبيان يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز السلم العام" كما أن ميثاق الأمم المتحدة خصص الفصل التاسع كله لتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي والمتضمن في المادة 55 منه كما اسند الميثاق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC إضافة إلى ما جاء في المادة 53 القيام بذلك طبقا لمضمون المادة 62 ف/1 بقولها".....بدرسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها". كما يضيف الأستاذ احمد أبو الوفا بالقول " يقصد من المادة 56 من الميثاق اذ هو يتضمن التزامات قانونية حازمة من اجل احترام حقوق الإنسان (11) وحياته الأساسية دليل ذلك الألفاظ المستعملة مثل يتعهد وغيرها .

ثانيا: الميثاق الدولي لحقوق الإنسان.

يقصد بالميثاق الدولي لحقوق حسب كل من الفقيه A.KISS والفقيه احمد ابو الوفاء انه يمثل مجموعة كل القواعد القانونية المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة أي كل النصوص الدالة عن حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة إلى جانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 والعهدين الدوليين لسنة 1966 وغيرها من القواعد القانونية(12)

1-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948/12/20

بناء على المادة 48 من ميثاق الأمم المتحدة انشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة حقوق الإنسان تحت رئاسة السيدة روزفلت (أرملة الرئيس الأمريكي) إلى جانب فقهاء القانون الدولي آنذاك A.KISS والصيني P.E.CHANG وكان

R.Cassin الفرنسي دور كبير في صياغة مواد الإعلان حيث استطاع ادراج حقوق الإنسان من الطابع الدولي إلى العالمي وتكون الإعلان من ديباجة و 30 مادة فالمادة 3-21 تناولت الحقوق السياسية وتناولت المواد من 22 إلى 27 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أما المادة 29 تناولت واجبات الفرد وأخيرا المادة 30 تنص على عدم جواز أي نشاط يهدف إلى هدم الحقوق(13) فالاعلان العالمي لحقوق الانسان لايعد وثيقة قانونية، لكنه لا يعتبر كجزء من قانون الامم المتحدة وحسب راي بعض الاساتذة اعتبار الاعلان كتعبير عن قواعد عرفية ملزمة حيث بالنسبة حتى لدول خارج هيئة الامم المتحدة .

ثانيا:العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية:

اقرت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 16/12/1966 ويشمل هذا العهد على ديباجة او مقدمة و53 مادة في شكل ستة اقسام فالقسم الاول جاء متطابقا للقسم الاول للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اما القسم الثاني من المادة 2 الى المادة 5 منه يتضمن تعهد دول الاطراف على احترام الحقوق الموجودة في العهد و إصدار التشريعات لازمة لذلك مع مراعاة مبدا المساواة بين الرجال والنساء اما القسم الثالث من المادة 6الى 20 فهي تاكد على الحقوق المدنية كحق في الحياة والحرية والتنقل وغيرها اما القسم الرابع والخامس تضمن النص على تقرير حقوق الانسان الى جانب ان القسمين تضمننا الاجهزة المختصة لمتابعة وتنفيذ العهد(14) اما القسم السادس فقد تضمن المسائل الاجرائية الخاصة بالعهد.

ثالثا: العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966/12/16

يحتوي العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ديباجية 31 مادة في شكل خمسة اقسام فقد تكفلت المادة الاولى ان لكل الشعوب في حق تقرير مصيرها وحرية ادارة ثرواتها الاقتصادية والحق في العمل وفي تكوين نقابات والانضمام اليها والحق في التعليم وغيرها من الحقوق هذه بصورة عامة الحقوق التي جاء بها هذا العهد مع الاشارة بان هذا العهد تضمن احكاما خاصة تطبيقية والتي تتعلق بالتقارير التي تقدمها الدول الاعضاء في العهد، كما تمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يطرح على الهيئات الاخرى للامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة اي مسالة تظهر في التقارير من اجل اتخاذ الاجراءات الدولية الملائمة(15).

المحور الثالث: كيف يساهم البنك الدولي في حماية حقوق الإنسان في إفريقيا:

لقد أكدت التطورات الجديدة للبنك الدولي انه غير رأيه فيما يخص موضوع حقوق الإنسان منذ بداية التسعينات وواضح اهتمامه بحقوق الإنسان واصدر في أكثر من مرة بيانات حول كيفية قيامه بمساندة ترسيخ حقوق الإنسان وإيمانه بان تهيئة الظروف الملائمة لتقرير حقوق الإنسان تعد هدفا مركزيا لايمكن التقليل من أهميته لتحقيق حقوق الإنسان(16) وما جاء في التقرير أن هناك مبدئين أساسيين يقوم عليهما مبدأ الإنصاف هما: مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ تقادي الحرمان المطلق ولكليهما ابعاد تتعلق بحقوق الإنسان وان البنك الدولي الان أصبح يسعى لتعزيز حقوق الإنسان في إفريقيا من خلال إطلاق برامج خاصة بذلك كنظام ادارة الحكم وحقوق الإنسان، لذلك قام بحجب أو تخفيض القروض المقدمة لكل من ملاوي وكينيا وزائير في أعقاب ارتكاب سلطاتهم لجرائم في حق بعض الأقليات وذلك لأسباب تتعلق بقضايا إدارة الحكم وحقوق الإنسان (17) إلى جانب موضوعات أخرى يساهم فيها البنك الدولي تقريبا لحقوق الإنسان في العالم وخاصة في إفريقيا كالصحة والتعليم و المساواة بين الجنسين وإدارة الحكم والديون وغيرها من الموضوعات وذلك لغرض الحد من الفقر ورفع مستوي معيشة الدول الإفريقية .

خلاصة:

البنك الدولي احد الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة وذلك بموجب اتفاقية الوصل المبرمة بين الأمم المتحدة

والوكالات المتخصصة في 21 نوفمبر 1947 وإذ اعتبرنا الصفة العالمية لحقوق الإنسان فإنه يقع على البنك الدولي التزام باحترام حقوق الإنسان طبقاً للالتزامات الدولية السابق ذكرها وفي رسالة البنك الدولي في خمسينية ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " نحن نعمل بصورة وثيقة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لمساندة الدول الإفريقية التي تراعي اعتبارات حقوق الإنسان في إعداد إستراتيجيتها الخاصة بتخفيض الفقر ودعم الحق في التنمية والصحة والتعلم وغيرها وعليه فإن البنك الدولي يسعى الآن في سياسته الجديدة لتقرير واحترام حقوق الإنسان في العالم وخاصة في إفريقيا.

قائمة المراجع والهوامش

- (1)د/عبد المعز عبد الغفار نجم، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، ص42.
- (2)world bank "developement and humman rights" the pole of the world bank- washington – dc-1998-p4
- (3)د/مهدي محمود شهاب "الاقتصاد الدولي المعاصر" غرفة التجارة الدولية، النظام الجديد للتجارة العالمية، اهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر " دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، 2006.ص. 298
- 4.د/ضياء مجيد الموسوي " الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة. مصر. 1997.ص.25
- 5/ د/ حسين محمد " المنظمات الدولية "، دار الفكر العربي مصر 1993. ص 95
- 6- د/ عبد المعز عبد الغفار نجم " الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي لإنشاء والتعمير " الهيئة المصرية العامة للكتاب .1970.ص.44
- 7/ د/ عبد المعز غفار نجم، المرجع نفسه، ص.45
- 8/ هذه الاتفاقية انعقدت في فترة الحرب العالمية الثانية لحل المشاكل النقدية التي ستواجهها الدول في فترة السلام المقبلة، راجع في ذلك kornina horta . les droit de l"homme et la bank mondial . havard journal .vol.15 . 2002.p227.
- 9/david –kinly –human rights and the world bank – practice .paper .p.363
- 10/راجع اتفاقية الوصل المبرمة بين منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المؤرخة في 21 /11/ 1974 التي اعتبرت البنك الدولي وكالة متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة .
- 11/د/ محمد محي الدين " ملخص محاضرات في حقوق الإنسان "دار الخلدونية .سنة 2011.ص. 33
- (12)BAHRAM-GHAZI3THE IMF THE WORLD BANK GROUP AND THE QUESTIONS OF HUMMAN RIGHTS. P20
- (13) راجع الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948/11/20
- (14) كلود زنكي .الحماية الدولية لحقوق الانسان –مكتبة لبنان. ص. 30
- (15) كلود زنكي المرجع نفسه. ص.58
- (16) راجع تقرير البنك الدولي (حقوق الانسان والتنمية) 1998 ص 3
- (17) راجع تقرير البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الوحدة رقم 27 2004. ص. 06